بيان صحفي في اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال

دشنت منظمة العمل الدولية اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال[1] بهدف تركيز الاهتمام على مدى انتشار ظاهرة عمل الأطفال في العالم، والعمل على بذل الجهود اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة. ففي كل عام في 12 يونيو، يجمع اليوم العالمي الحكومات ومؤسسات أرباب العمل والعمال والمجتمع المدني، بالإضافة إلى ملايين الأشخاص من جميع أنحاء العالم لإلقاء الضوء على محنة الأطفال العاملين وكيفية مساعدتهم.

تشير تقارير[2] منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" إلى أن هناك حوالي 150 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و14 عاماً في البلدان النامية، وحوالي 16 في المائة من جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية، ينخرطون في عمالة الأطفال. وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو 215 مليون طفل دون سن 18 عاماً يعملون ويعمل كثير منهم بدوام كامل، في جميع أنحاء العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعمل واحد من كل 4 أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام 17 عاماً، مقارنة بواحد من كل 8 أطفال في آسيا والمحيط الهادي وواحد من كل 10 أطفال في أمريكا اللاتينية.

ليبيا ليست بمعزل عن بقية العالم حيال هذه المشكلة الخطيرة أي عمل الأطفال، فعلى الرغم من عدم وجود إحصائية وأرقام تبين حجم أعداد العمال من الأطفال، ورغم تأكيدات وزارة العمل والتأهيل في الحكومة أنه ليس هناك عذر او مبرر لعمالة الأطفال في ليبيا بأي شكل كان معتبراً، وبيانها[3] بأن القانون رقم "12" انصف الطفل الليبي ومنحه كامل الحقوق في الرعاية الصحية والتعليم والعيش الكريم.

كما أن ليبيا لم تخرج من الإطار الدولي في التزاماتها القانونية، فهي طرف في كل من الاتفاقية الدولية "لحظر اسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها" و "اتفاقية حقوق الطفل"[4]، وتعتبر هاتين الاتفاقيتين هما الاكثر الزاماً لدول العالم لحماية الطفل من ظاهرة الاستغلال والعمل الاجباري[5]. يشمل ذلك التركيز على البدائل السليمة لدعم نمو الطفل وتمتعه بمراحل نمو طبيعية تعتمد على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل.

على مستوى القوانين المحلية في ليبيا، نص القانون رقم 12 للعام 2010 بشأن علاقات العمل[6]، في المادة رقم (27) بعدم جواز تشغيل من تقل سنه عن ثماني عشرة سنة في أي نوع من أنواع العمل باستثناء

---

[1] منظمة الأمم المتحدة: "اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، 12 حزيران/يونيه".

[2] منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف": "حماية الطفل من العنف والاستغلال والإيذاء، عمالة الأطفال".

[3] في "يوم الطفل".. عمل الوفاق ترفض عمالة الأطفال رفضا قاطعا

[4] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "اتفاقية حقوق الطفل"، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 44/25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، تاريخ بدء النفاذ 2 سبتمبر 1990، وفقا للمادة 49. ليبيا صادقت على الاتفاقية بتاريخ 15 أبريل 1993

[5] كما صادقت ليبيا على "البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية"، بتاريخ 18 يونيو 2004، و "البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة"، بتاريخ 29 أكتوبر 2004.

[6] وزارة العدل، مركز المعلومات والتوثيق: "القانون رقم 12 لسنة 2010 بإصدار قانون علاقات العمل".

الاعمال التي تقتضي التدريب العملي أو التدريب المهني لمن تجاوز سن 16، وفي المادة (28) حدد ساعات العمل اليومية بست ساعات كحد أقصى.

إلا أنه ورغم ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية من مواد تهدف إلى حماية الطفل من الاستغلال والعمل القسري وحرمانه من النمو الطبيعي والتعليم المناسب. فما تزال ظاهرة استغلال الأطفال وتشغيلهم متواجدة في المجتمع الليبي، خاصة مع تزايد وتيرة الصراعات المسلحة، ونزوح ما يزيد عن 400 ألف من المدنيين بأطفالهم من مناطق إقامتهم[7]، 36% منهم من الفئة العمرية 6 إلى 17 سنة، الأمر الذي كان له التأثير الاقتصادي الكبير على العديد من هذه الأسر النازحة ولجؤها لتشغيل أطفالها من اجل الوصول إلى تغطية مصاريفها، إضافة إلى حرمان عدد كبير من الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أو ممارسة حياتهم الاجتماعية مع اترابهم. كما يلاحظ استمرار ظاهرة استغلال الأطفال في عمليات التسول، وتشغيل أطفال المهاجرين غير النظاميين في اعمال خطيرة مثل تعبئة الوقود في اماكن غير مرخصة.

ومع استمرار جائحة كورونا (COVID-19)، وتعطل المدارس وتفاقم الأزمة الاقتصادية في ليبيا ونقص السيولة لعائلاتهم، يزداد القلق من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في ليبيا في حال أستمر عجز الحكومة الجديدة على حسم الملفات الاقتصادية وعودة شبح الانقسام والحرب من جديد.

المنظمات الموقعة على هذا البيان، تدعو الجهات المسؤولة بالدولة الليبية إلى اعتبار مصلحة الطفل الفضلى فوق كل الاعتبارات، وتوفير البيئة والحماية المناسبتين لعدم تأثر الأطفال بنتائج النزاع المسلح في ليبيا، بما في ذلك حمايته من آثار انتشار فيروس كورونا المستجد، وعدم حرمان الأطفال من حقوقهم الأساسية ومنها الصحة والتعليم والغذاء.

المنظمات الموقعة على البيان:

1. مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان ,طرابلس
2. منظمة البريق لحقوق الطفل ,طرابلس
3. مؤسسة الصحافة الحرة, صبراتة
4. جمعية الخير للأشخاص ذوي الإعاقة، صبراتة
5. .جمعية بصمة أمل لأطفال التوحد، صبراتة
6. منظمة شموع لا تنطفي لذوي الإعاقة، صبراتة
7. المنظمة العربية الدولية لحقوق المرأة, طرابلس
8. منظمة وحدة وطن ، مصراتة

[7] منظمة الهجرة الدولية: "ليبيا - النتائج الرئيسية لتقرير النازحين والعائدين، الجولة رقم (30)"، 10 يونيو 2020.

9. منظمة شباب التوارق للحوار والمناظرة ,سبها
10. جمعية تموست الثقافة الاجتماعية, سبها
11. جمعية الشراع لمكافحة الايدز والمخدرات ,درج
12. رواد الفكر ماترس, درج
13. منظمة شباب ماترس,درج
14. الشبكة الليبية لحماية حقوق الطفل, طرابلس
15. منظمة إحقاق للتنمية المستدامة لحقوق المرأة والطفل, طرابلس
16. منظمة الناس للناس لدعم الشباب ,مصراته
17. منظمة المتوسط للتنمية والاغاثة ,صرمان
18. منتدى المتوسط للطفولة , صرمان
19. منظمة 17 فبراير للبيئة وحقوق الإنسان, طرابلس
20. منظمة تبينوا لحقوق الإنسان, نالوت
21. منظمة التضامن لحقوق الإنسان, طرابلس
22. منظمة النصير لحقوق الإنسان, طرابلس

طرابلس – ليبيا